لتمكين تلك المراكز من القيام بمزيد من الفعالية بتعزيز ذلك التعاون ورصد التقدم المحرز فيه ؛

١٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ تقريراً عن تقييمه لتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٤١
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٩٩٢/٤٢ - المساعدة في تعمير لبنان وتنميته

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٦/١٧٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن المساعدة في تعمير لبنان وتنميته ، وإلى القرارات السابقة التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التي طلب فيها إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة زيادة ومضاعفة برامجها للمساعدة لتلبية احتياجات لبنان العاجلة ،

وإذ يدرك ظروف لبنان الاقتصادية المتدهورة وجسامة احتياجات البلد السائدة ،

وإذ يلاحظ مع بالغ القلق معدل التضخم المرتفع في لبنان أثناء السنوات القليلة الماضية ، والتضعضع المفجع لقيمة عملة البلد والدمار الشديد الذي أصاب هياكله الأساسية ،

١ - يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لحشد كل ما يمكن تقديمه من المساعدة إلى حكومة لبنان في جهودها الرامية إلى تعميره وتنميته ، وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٢ - يدعو الأمين العام إلى إعلام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ بالتقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٤١
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٩٩٢/٤٣ - تعزيز دور اللجان الإقليمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ و٤٦/٢٣٥ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما ، و٤٦/١٤٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان النامية ، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن التعاون الإقليمي [١٠٣] ، بما في ذلك آراؤه بشأن دور اللجان الإقليمية في إطار نهج متكامل لتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ يضع في اعتباره أن التكامل الاقتصادي الإقليمي له أهميته في توسيع التجارة والاستثمار ، ولا سيما في البلدان النامية ، وأن التكامل الاقتصادي الإقليمي يحمل إمكانية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية ،

١ - يحث اللجان الإقليمية على اتخاذ خطوات تمكّنها من القيام بدورها كاملاً في مساعدة دولها الأعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ، على تشجيع التنمية المعجّلة والمستدامة عن طريق نهج متكامل ؛

٢ - يوصي بأن تقوم جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية ، عند إعداد برامج التعاون التقني الإقليمية ، بتنسيق أعمالها مع اللجان الإقليمية بغية التوصل إلى استخدام أفضل وأكثر تركيزاً للموارد المتاحة ، ومزيد من الترابط بين الإجراءات ، ومن ثم إلى تحقيق أثر أشد وقعاً وتركيزاً ؛

٣ - يوصي أيضاً بأن تشترك اللجان الإقليمية اشتراكاً تاماً في عملية وضع الميزانية البرنامجية في مقر الأمم المتحدة ؛

٤ - يحث على أن تراعى آراء الدول الأعضاء مراعاة تامة عند تحديد الأولويات في عملية البرمجة عن طريق اللجان الإقليمية ؛

٥ - يحث أيضاً اللجان الإقليمية على أن تقوم ، بناءً على طلب دولها الأعضاء ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ووفقاً لالتزام كرتاخينا [١٠٤] ، بالمساهمة في تعيين وإعداد وتنفيذ مشاريع محددة لتيسير التكامل الاقتصادي ، وتقديمها إلى المانحين الثنائيين ، ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ، ومصارف التنمية الإقليمية ، والمؤسسات المالية للنظر فيها ؛

٦ - يطلب إلى كل لجنة إقليمية أن تدرس إمكانية مساعدة دولها الأعضاء ، عند الاقتضاء ، على المشاركة التامة والفعّالة في دوراتها ؛

٧ - يؤكد دور اللجان الإقليمية ومساهمتها الهامة ، في إطار ولايتها ، في متابعة وتنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر

الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وخاصة تلك الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ [١٠٥] ؛

٨ - يؤكد أيضاً على أهمية أن تكون اللجان الإقليمية جزءًا من عملية الإصلاح المستمرة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، مع مراعاة قراري الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ و٤٦/٢٣٥ ؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣ تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٤٢
٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢

١٩٩٢/٤٤ - العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي أعلنت فيه الجمعية الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠ العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا ، وإلى مقرر الجمعية ٤٦/٤٥٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن برنامج العقد الثاني ،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٤٦/١٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الذي اعتمدت فيه الجمعية برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ، والذي يحدد العقد الثاني بوصفه برنامجاً رئيسياً للتكامل الاقتصادي الإقليمي في أفريقيا ،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ١٩٩١/٨١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن العقد الثاني ،

وإذ يشدد على الحاجة إلى إدماج برنامج العقد الثاني في الإطار الشامل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ، وبخاصة التزام البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بتشجيع الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في أفريقيا ، على النحو الوارد في الفقرات ذات الصلة من البرنامج الجديد ،

وإذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة لجدول أعمال القرن ٢١ [١٠٥] ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ،

وإذ يضع في الاعتبار القرار GC.4/Res.8 المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ الصادر عن المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية [١٠٦] ، الذي اعتمد فيه المؤتمر العام برنامج العقد الثاني بوصفه واحداً من البرامج ذات الأولوية العليا لتلك المنظمة ، والذي أوصى بأن تعتمده الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٢ ،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً القرار ٧٣٩ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ الصادر عن المؤتمر الوزاري للّجنة الاقتصادية لأفريقيا [١٠٧] ، الذي اعتمد فيه المؤتمر الوزاري برنامج العقد الثاني ، والمقرر ١ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ [١٠٨] الذي أوصى فيه المؤتمر الوزاري بأن تعتمد الجمعية العامة هذا البرنامج في دورتها السابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٢ ، وأن توفر للّجنة الاقتصادية لأفريقيا الموارد الكافية لتمكينها من دعم البلدان الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في تنفيذ برامجها للعقد الثاني ،

وإذ يدرك النداء الذي وجّهه المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية ، في القرار CM/Res.1399 (LVI) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، إلى الجمعية العامة بأن تعتمد في دورتها السابعة والأربعين برنامج العقد الثاني ، وتأييد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية للبرنامج في مقرّره AHG/Des.2 (XXVIII) المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ،

١ - تؤيد برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية لأفريقيا الذي يشمل عناصر وطنية ودون إقليمية وإقليمية [١٠٩] ؛

٢ - يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين برنامج العقد الثاني ؛

٣ - يوصي بأن تعدل الجمعية العامة فترة برنامج العقد الثاني المحددة في قرارها ٤٤/٢٣٧ لكي تشمل السنوات ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ؛

٤ - يحيط علماً بالجهود المبذولة بالفعل في أفريقيا لتوفير بيئة صالحة لاجتذاب الاستثمار الوطني والأجنبي ، ويدعو إلى بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد ، ويحث المجتمع الدولي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي ودعم تغيرات السياسة المتخذة في البلدان الأفريقية ؛

٥ - يوصي أيضاً الجمعية العامة بأن تحث البلدان الأفريقية والمؤسسات المالية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تعتمد نهجاً متكاملاً لتنفيذ برنامج العقد